

Distr.: General
7 February 2017
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	 لمحة عامة عن الإقليم
٥	 أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٦	 ثانيا - الميزانية
٦	 ثالثا - الظروف الاقتصادية
٦	 ألف - لمحة عامة
٧	 باء - الخدمات المالية
٩	 جيم - السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل مصادر خاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الموقع الشبكي

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

210217 160217 17-01832 (A)



الصفحة

١٠	 البناء	دال -
١٠	 النقل والاتصالات	هاء -
١١	 الظروف الاجتماعية	رابعاً -
١١	 لمحة عامة.	ألف -
١١	 العمالة.	باء -
١٢	 التعليم	جيم -
١٣	 الصحة العامة	دال -
١٣	 الجريمة والسلامة العامة	هاء -
١٤	 حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها	واو -
١٥	 البيئة	خامساً -
١٧	 المسائل العسكرية	سادساً -
١٧	 العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية	سابعاً -
١٨	 الوضع المستقبلي للإقليم	ثامناً -
١٨	 موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٨	 موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٩	 الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة.	تاسعاً -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل السلطة القائمة بالإدارة: الحاكم جون رانكن (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو ٩١٧ كيلومترا شرق ساحل ولاية نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتألف الإقليم من ٨ جزر رئيسية و ١٣٠ جزيرة أصغر حجما.

المساحة: ٥٣,٣٥ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٧٠ ٤٥٠ كيلومترا مربعا.

السكان: ٦١ ٦٩٥ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٦).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٨١,٣ سنة (الرجال: ٧٧,٥ سنة، النساء: ٨٥,٤١ سنة (تقديرات عام ٢٠١٦).

التركيبة العرقية: نحو ٥٤ في المائة من السود و ٣١ في المائة من البيض و ١٥ في المائة من ذوي الأعراق المختلطة وأعراق أخرى (عام ٢٠١٠).

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: هاميلتون

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء مايكل دنكلي

الأحزاب السياسية الرئيسية: تحالف برمودا الموحدة، وحزب العمال التقدمي

الانتخابات: جرت أحدث انتخابات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ الانتخابات المقبلة: مقرر إجراؤها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الهيئة التشريعية: تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم ١١ عضوا يعينهم الحاكم (٣ أعضاء من اختيار الحاكم، و ٥ أعضاء يقترحهم رئيس الوزراء، و ٣ أعضاء يقترحهم زعيم المعارضة)، ومجلس النواب الذي يضم ٣٦ عضوا يُنتخبون ضمن ٣٦ دائرة انتخابية لولاية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٩٦ ٠١٨ دولارا (٢٠١٥).

الأنشطة الاقتصادية: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٧ في المائة (٢٠١٥).

الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد.

نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشفها في عام ١٥٠٥ الرحالة الإسباني خوان دي برموديث، وسميت في عام ١٥١٠ باسم "لا برمودا (La Bermuda)". وظلت غير مأهولة إلى أن استوطنها في عام ١٦٠٩ مستعمرون بريطانيون تحطمت سفينتهم على شعابها وهم في طريقهم إلى فيرجينيا. وفي عام ١٦١٢، وسع الملك جيمس الأول الميثاق الملكي الممنوح لشركة فيرجينيا ليشمل برمودا. وبعد أن ألغي ميثاق الشركة في عام ١٦٨٤، ألحقَ حكم هذه الجزر بالتاج البريطاني.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - عُُدل دستور برمودا الذي صدر في عام ١٩٦٨ في خمس مناسبات، كان آخرها في عام ٢٠٠٣. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، يمنح الدستور الإقليم حكما ذاتيا داخليا شبه كامل، يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الحد الأدنى من الضوابط الدستورية. والحاكم (وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة) الذي يعينه التاج البريطاني هو المسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة.

٢ - وللإقليم نظام حكم برلماني يتألف من الحاكم، ونائب الحاكم، ومجلس الوزراء، وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. ويعين الحاكم في منصب رئيس الوزراء عضو مجلس النواب الذي يبدو أنه أقدر أعضاء المجلس على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس المكون من ٣٦ عضوا يمثل كل منهم دائرة برلمانية. ويرأس رئيس الوزراء مجلس وزراء يضم رئيس الوزراء وستة وزراء آخرين على الأقل.

٣ - ويستند القانون والنظام القانوني لبرمودا إلى تطبيق القانون العام الإنكليزي، ومبادئ الإنصاف، وتشريعات المملكة المتحدة (السارية منذ عام ١٦١٢) التي مُدِد نطاق انطباقها ليشمل برمودا، والقوانين التي سنّها برلمان برمودا. ويُعين أعضاء هيئة القضاء باقتراح من رئيس القضاة. وفي برمودا ثلاث محاكم عاملة هي: محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني هذه الأقاليم.

٤ - ويجب ألا تقل سن الناخب عن ١٨ سنة في تاريخ إجراء الانتخابات العامة أو الاستفتاء وأن يكون حاملا للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم الحالة، أو غير حامل للجنسية على أن يكون مسجلا في قائمة الناخبين منذ ١ أيار/مايو ١٩٧٦. وقد تولى رئيس الوزراء الحالي، مايكل دنكلي من تحالف برمودا الموحدة، منصبه في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، خلفا لكريغ كانونيه المنتسب إلى نفس الحزب، والذي استقال من هذا المنصب. ويتمتع تحالف برمودا الموحدة بأغلبية مقعدين في مجلس النواب.

٥ - وفي عام ١٩٩٥، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن ضمن الـ ٥٨,٨ في المائة من الناخبين المؤهلين للتصويت الذين شاركوا في الاقتراع، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا وفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، صوت ٧٣,٦ في المائة ضد الاستقلال. وكان الحزب الموجود في المعارضة آنذاك، وهو حزب العمال التقدمي، قد نظّم في أوساط مؤيدي الاستقلال حملة لمقاطعة الاستفتاء بحجة أن المسألة ينبغي حسمها في الانتخابات العامة.

٦ - وكانت لجنة استقلال برمودا قد أفادت في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٥ بأن المسألة العرقية ظلت سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبرمودا عبر مختلف مراحل تاريخها. وقد استُغلت الانقسامات العرقية في برمودا بدرجة كبيرة إما لتأييد الاستقلال وإما لمعارضته، وكذلك لتحديد الأسلوب الواجب اتباعه للتحقق من رغبات السكان. فحزب العمال التقدمي، وهو الحزب الحاكم في عام ٢٠٠٥، كان يريد أن تُحسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات. وأفيد بأن حزب العمال التقدمي يظل ملتزماً علناً باتباع سياسة فك الارتباط بالمملكة المتحدة. وفي المقابل، كان حزب برمودا المتحدة، الذي أصبح تحالف برمودا الموحدة، يؤيد إجراء استفتاء بشأنها. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على الحزبين السياسيين أن يتبادلا الرأي بشأن مزايا الأسلوبين.

ثانياً - الميزانية

٧ - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، لا تزال أولويات التمويل في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ تتمثل في الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية وإنفاذ القانون. وقد وُضعت الميزانية البالغة ١,١١ بليون دولار والحوافز الاقتصادية المرتبطة بها لتحقيق أهداف السياسات المحددة في المجالات الرئيسية المذكورة أعلاه. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن الميزانية في الفروع ذات الصلة أدناه. وتشير الإحصاءات الحكومية إلى أن إيرادات الإقليم في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ لم ترق إلى مستوى النفقات، وذلك للسنة الثالثة عشرة على التوالي. ووفقاً لبيان ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، الصادر في شباط/يناير ٢٠١٦، قُدّرت الإيرادات لتلك السنة بمبلغ ٩٩٦,٩ مليون دولار، أي أكثر بمبلغ ٦٥,٦ مليون دولار من التقديرات الأصلية للسنة السابقة، فيما بلغت النفقات المقدرة ٩٢١,٦ مليون دولار.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٨ - يقوم اقتصاد برمودا أساساً على تقديم الخدمات المالية إلى المؤسسات التجارية الدولية وعلى السياحة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن القطاع الصناعي للإقليم صغير والزراعة محدودة لأن حوالي ٢٠ في المائة فقط من الأراضي صالحة للزراعة.

٩ - ووفقا لإحصاءات الرسمية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لبرمودا بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٥ بلغ ٥,٩ بلايين دولار، أي زيادة قدرها ٠,٤ في المائة عن الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤ (البالغ ٥,٧ بلايين دولار). وفي عام ٢٠١٥، وسجلت جميع الأنشطة الاقتصادية البالغ عددها ١٥ نشاطا في برمودا، باستثناء اثنتين منها (النقل والاتصالات، والوساطة المالية) زيادة في القيمة المضافة في عام ٢٠١٥، ومن بين تلك الأنشطة الخمسة عشر، شهدت الزراعة، والحراثة وصيد الأسماك نموا بنسبة مئوية هي الأعلى وقدرها ١٤ في المائة (زيادة من ٣٦,٧ مليون دولار إلى ٤١,٩ مليون دولار). وهذا ما يعزى أساسا إلى نشاط تنسيق المناظر الطبيعية والبستنة، تلاها قطاع الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية، الذي شهد نموا بنسبة ١٣,٧ في المائة ناجم عن الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية ذات الصلة باستضافة مباريات كأس أمريكا التي ستجري في عام ٢٠١٧. وقد أسفرت هذه الزيادة في النمو الاقتصادي عن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٥، حيث بلغ ٩٦ ٠١٨ دولارا. ووفقا لإحصاءات الرسمية المتعلقة بالربع الثاني من عام ٢٠١٦، قدر الناتج المحلي الإجمالي الفصلي بالأسعار الجارية بمبلغ ١,٤٤ بليون دولار، أي زيادة قدرها ٢,٧ في المائة على أساس سنوي مقارن.

١٠ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، تواصل حكومة الإقليم استراتيجيتها الثنائية المسار بهدفه تحسين، وتخفيض الإنفاق الحكومي والدين العام في الوقت نفسه. وفي الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تواصل حكومة الإقليم في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ التركيز على الركيزتين الرئيسيتين للاقتصاد، وهما الأعمال التجارية الدولية والسياحة، وجلب الاستثمارات الأجنبية الهامة جدا للإنعاش المستدام.

باء - الخدمات المالية

١١ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن برمودا أحد المراكز الدولية الرائدة في الأنشطة المالية والأعمال التجارية في العالم. ويشكل ذلك القطاع حوالي ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وكذلك فإن برمودا هي أيضا إحدى الولايات القضائية الرئيسية في العالم التي تؤوي أنشطة التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق.

١٢ - وتتولى تنظيم قطاع الخدمات المالية هيئة ناظمة متكاملة هي هيئة النقد في برمودا التي لها سلطة تحصيل الغرامات المدنية. وليس للإقليم مصرف مركزي. وتتولى فيها إدارة ربط العملة بدولار الولايات المتحدة مصارف تجارية تلي العرض والطلب على أساس معدل واحد

إلى واحد. والمصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطات البلد من النقد الأجنبي.

١٣ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، سُجلت ٣٩٩ شركة وشراكة دولية جديدة في برمودا خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦، وهو ما يساوي عدد الشركات الجديدة المسجلة في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، قد سجلت برمودا ما مجموعه ٢٢ مؤسسة تأمين جديدة و ١٢ وسيطا في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦.

١٤ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، لم تكن برمودا قط ولاية قضائية تطبق فيها قوانين سرّية المعلومات المصرفية، وقد حافظت على سجل للمالكين المستفيدين من القطاع الخاص منذ أربعينيات القرن الماضي. ويتضمن السجل الحالي تفاصيل عن المالكين النهائيين للكيانات المؤسسية الخاصة العاملة في برمودا. وهو سجل مركزي تمسكه السلطة العامة، ويجري تحديثه باستخدام نظام آلي نشط تمشيا مع تغير الملكية على مر الزمن. وبموجب التشريعات التنظيمية، ثمة أحكام للمؤسسات المالية تتعلق بأصحاب الأسهم المسيطرين وتتطلب موافقة هيئة النقد في برمودا على هؤلاء الأشخاص.

١٥ - وكانت برمودا تُلزم، منذ ما يزيد على ٧٠ عاما، الأشخاص الراغبين في تأسيس شركة في الإقليم بتوفير المعلومات عن المالك المستفيد النهائي. وتتولى السلطة حاليا التحري عن هؤلاء الأشخاص (بشرط أن يمتلكوا حصة مسيطرة دنيا قدرها ١٠ في المائة). ويخضع نقل الأسهم إلى غير البرموديين أيضا لتحريات من قبل السلطة. وتحفظ السلطة بكل المعلومات عن المستفيد النهائي التي تقدم لها كجزء من عملية الاستقصاء.

١٦ - وتتبادل الحكومة المعلومات مع السلطات المختصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، التي أبرمت معها اتفاقات دولية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت برمودا ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات بين الطرفين عن الملكية الفعلية. وتتوقع الدولة القائمة بالإدارة أن يصبح هذا الترتيب ساريا بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهو ترتيب سيتاح بموجبه لسلطات إنفاذ القانون الحصول في أوانه على معلومات الملكية الفعلية المتعلقة بالكيانات المؤسسية والقانونية المدججة في إطار السلطة القضائية لكل منهما. وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في لندن يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كررت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة تأكيد عزمهما المشترك على مواصلة التصدي للفساد والاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومواصلة تعزيز الشفافية والتعاون في مجال إنفاذ القانون

في سياق الخدمات المالية. وكرر الطرفان أيضا مجددا التزامهما المشترك بتوفير القيادة الضرورية للوفاء بالموعد النهائي في حزيران/يونيه ٢٠١٧ المتعلق بتنفيذ الترتيبات الجديدة المتعلقة بتبادل المعلومات عن الملكية الفعلية للشركات المدججة في إطار السلطة القضائية لكل منهما ومواصلة توفير أعلى مستوى ممكن من التعاون في مجال إنفاذ القانون قبل أن يحين ذلك الموعد.

١٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، انضمت برمودا إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تيسير التعاون بين الولايات القضائية في فرض الضرائب وجمعها، وبخاصة من أجل مكافحة تجنب الضرائب والتهرب من دفعها. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٤. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، لدى برمودا حوالي ١٠٦ شركاء في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف لتبادل المعلومات الضريبية، من خلال مشاركتها في الاتفاقية (مع بلدان مجموعة العشرين، والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى).

جيم - السياحة

١٨- تبين الإحصاءات الحكومية أن ٢١٠ ٥٩٧ مسافرين زاروا برمودا في عام ٢٠١٥ (زيادة عن ٥٨٠ ٢٦٠ مسافرا وهو عددهم في عام ٢٠١٤)، وأنفقوا ما مجموعه ٣٣١,١ مليون دولار (انخفض الرقم من ٣٤٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤)، فأسهلوا مباشرة بما نسبته ٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. وخلال نفس العام، كان ٧,٥ في المائة من القوى العاملة في الإقليم تعمل في وظائف ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالسياحة، التي وفرت بشكل مباشر نحو ٢ ٥٠٩ وظيفة، مما يشكل انخفاضاً عن عدد تلك الوظائف في عام ٢٠١٤ البالغ ٢ ٨١١ وظيفة. وفيما يتعلق بالزوار، ففي عام ٢٠١٥، بلغ عدد المسافرين في الرحلات البحرية ٣٩٦ ٣٧٧ مسافرا (ارتفع العدد عن ٨٨٠ ٣٥٥ مسافرا في عام ٢٠١٤) و ٨١٤ ٢١٩ مسافرا بطريق الجو (انخفض العدد عن ٣٨٠ ٢٢٤ في عام ٢٠١٤).

١٩- ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، رُصدت لوزارة تنمية السياحة والنقل في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ ميزانية بقيمة ٢٧,٨ مليون دولار تقريبا، خصص مبلغ ٢٢,٧ مليون منها لهيئة السياحة في برمودا. وأسهم قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة ٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

دال - البناء

٢٠ - وفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، شهد قطاع التشييد واستغلال المحاجر في عام ٢٠١٥ نموا بنسبة ٦,٧ في المائة مقارنة بالعام السابق، فبلغت قيمته ١٩٠,٦ مليون دولار. ومن أصل الأعمال المنجزة، كانت نسبة ٣٥ في المائة تتعلق بالمباني السكنية، حيث تولى القطاع الخاص نسبة ٧٢ في المائة والقطاع العام ٢٨ في المائة. ويجري تشييد عدد من الفنادق، ومن المتوقع البدء في بناء المحطة الجديدة في المطار في مطلع عام ٢٠١٧، وهناك أعمال أخرى سيجري القيام بها استعدادا لاستضافة مباريات كأس أمريكا الخامسة والثلاثين في عام ٢٠١٧.

هاء - النقل والاتصالات

٢١ - توجد في برمودا شبكة طرق عامة معبدة يبلغ مجموع طولها حوالي ٢٠٠ كلم، وشبكة طرق خاصة يبلغ طولها ٤٠٠ كلم، وحركة المرور على الطرق فيها مكثفة، إذ بلغت حوالي ٧٩ مركبة لكل كيلومتر في عام ٢٠١٦. وقد أدت القيود المفروضة على تلك السيارات بواقع سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، مقرونة بسياسة لا تجيز تأجير السيارات، إلى تطوير نظام النقل العام المكون من الحافلات والعبّارات. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تعمل برمودا حاليا على تعديل دستورها (قانون المركبات لعام ١٩٥١) لإتاحة استئجار السيارات الصغيرة لأول مرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كان هناك ما مجموعه ٤٧ ٢٥٦ مركبة برية مسجلة في برمودا، مما يدل على ارتفاع في عددها للمرة الأولى في غضون ست سنوات.

٢٢ - وهناك رحلات جوية تجارية منتظمة تربط برمودا بعدد من الوجهات في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية، تدير سجلاتها هيئة الطيران المدني وهيئة الشحن والشؤون البحرية في برمودا.

٢٣ - وتشير الإحصاءات الحكومية إلى أن مجموع عدد المشتركين في الهاتف في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، البالغ ٣٥ ٠٠٠ مشترك تقريبا، هو أدنى عدد سُجل منذ الفترة ١٩٨٩/١٩٩٠، وهو انخفاض يُعتبر ناتجا عن التحول نحو استخدام أجهزة الهاتف المحمول عوضا عن الخطوط الأرضية. وجاء في التقرير المعنون "حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برمودا للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥" الذي نشرته حكومة الإقليم، كان الإنترنت في متناول ٨٩ في المائة من الأسر المعيشية و ٩٩ في المائة من الأعمال التجارية.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٢٤ - وفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، خُصص لوزارة المجتمعات المحلية والثقافة والرياضة نحو ٨٨,٦ مليون دولار، استُخدم حوالي ٦١,٦ في المائة منها لضمان حصول الأفراد الذين ليست لديهم موارد كافية على المساعدة المالية.

باء - العمالة

٢٥ - وفقاً لبيانات العمالة الرسمية، أُبلغ في عام ٢٠١٥ وللسنة السابعة على التوالي، عن انخفاض في عدد الوظائف في برمودا. فقد بلغ عدد الوظائف التي شغلت في عام ٢٠١٥ ما مجموعه ٣٣ ٣١٩ وظيفة حيث انخفض بمقدار ١٥٦ وظيفة، أو بنسبة ٠,٥ في المائة من ٣٣ ٤٥٧ وظيفة في عام ٢٠١٤. وأظهر تحليل للوظائف التي شغلت وفقاً لنوع الجنس أن النساء شغلن وظائف أقل بمقدار ٦٩ وظيفة في عام ٢٠١٥، فيما مثل الرجال ٨٧ من إجمالي الانخفاض مقارنة بالعام السابق. وانخفض أيضاً عدد البرموديين الذين كانوا يعملون إلى ٢٣ ٥٧٦ في عام ٢٠١٥ من ٢٣ ٨٣٣ في عام ٢٠١٤. ووفقاً لتقديرات حكومة الإقليم لعام ٢٠١٥ بلغ معدل البطالة ٧ في المائة.

٢٦ - وما فتئت وزارة الداخلية تتصدى للتحديات الناشئة من خلال تعزيز برامجها الأساسية التي تساعد السكان على إيجاد عمل وتدريب القوة العاملة لتلبية معايير الوظائف المتاحة. وفي عام ٢٠١٤، جمعت الوزارة القطاعين العام والخاص لوضع استراتيجيات ترمي إلى تحسين الاقتصاد وإيجاد فرص عمل جديدة، وأسفر ذلك عن وضع الخطة الوطنية للتدريب. وكُرس الجزء الأول من الخطة، الذي نُشر في عام ٢٠١٤، لتحليل القطاعات الاقتصادية الكبرى من أجل فهم سوق العمل الحالي وتحديد سبيل المُضي قُدماً نحو إعداد قوة عاملة مستدامة في برمودا. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع نشر الجزء الثاني من الخطة في مطلع عام ٢٠١٧ وأن يعالج استراتيجيات التنفيذ.

٢٧ - وبوابة العمالة البرمودية، وهي قاعدة بيانات وطنية على الإنترنت تديرها إدارة تنمية القوى العاملة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، متاحة للبرموديين الذين يبحثون عن عمل، ويتمثل الغرض الرئيسي منها في تجميع الوظائف المتاحة في برمودا في موقع مركزي، بما يساعد على الربط بين العمال وأرباب العمل وإتاحة المزيد من الفرص للبرموديين المؤهلين للحصول على عمل، والتقليل من الحاجة إلى تقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل

في نهاية المطاف. ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، كان مسجلاً في البوابة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ أكثر من ١ ٤٥٠ من أصحاب العمل وما يزيد على ٨ ٩٠٠ مرشح.

٢٨ - وواصلت لجنة إصلاح القوانين، التي أنشأها وزير الشؤون الداخلية والمكلفة باستعراض الإطار التشريعي للعمالة واستكمالها وتحسينه، العمل على توحيد قوانين العمالة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن يُعرض مشروع قانون أثناء الدورة التشريعية الصيفية لعام ٢٠١٧.

٢٩ - وتتضمن سياسة تصاريح العمل الجديدة، التي دخلت حيز التنفيذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٥، معلومات عن فئات تصاريح العمل، بهدف تشجيع نشوء المؤسسات التجارية الجديدة في برمودا وزيادة فرص العمل المتاحة للبرموديين وأزواجهم والمقيمين في البلد.

جيم - التعليم

٣٠ - وفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، رُصدت لوزارة التعليم اعتمادات للميزانية قدرها حوالي ١٢٤,٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، دعماً لهدفها العام المتمثل في تولي القيادة الاستراتيجية والإشراف والتوجيه السياساتي من أجل تنفيذ منهاج تعليمي عالي الجودة.

٣١ - والتعليم في برمودا إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٨ سنة. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، يتضمن نظام التعليم العام للبلد ١٠ مؤسسات للتعليم ما قبل المدرسي، و ١٨ مدرسة ابتدائية، و ٥ مدارس إعدادية، ومدرسة واحدة لذوي الاحتياجات الخاصة، ومدرستين ثانويتين، بلغ مجموع الطلاب فيها حوالي ٥ ٠٦٨ طالباً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويوجد عدد من المدارس الخاصة، منها ست مدارس للتعليم الابتدائي المبكر، توفر التعليم لقراءة ٤٠ في المائة من التلاميذ البرموديين ممن هم في سن التعليم الإلزامي. ولا تحصل هذه المؤسسات على تمويل حكومي. وبلغ مجموع عدد المسجلين في المدارس في عام ٢٠١٦، بما في ذلك المدارس العامة والخاصة وكلية برمودا، ٩ ٦٥٨ طالباً.

٣٢ - وكلية برمودا، وهي مؤسسة التعليم العالي الرئيسية في الإقليم، معتمدة لدى جمعية نيو إنكلند للمدارس والكليات من خلال لجنّتها لمؤسسات التعليم العالي. ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، وتتيح الكلية الانتقال إلى مؤسسات تعليمية أخرى وبرامج للتطوير المهني وتطوير القوة العاملة، وقد حدد ١٥ مؤسسة تقيم معها اتفاقات مطابقة (وهي عملية تطابق بموجبها إحدى المؤسسات دوراتها الدراسية أو احتياجاتها الدراسية مع الدورات الدراسية التي تقدمها مؤسسة أخرى) في حين أن لدى بعض هذه المؤسسات اتفاقات متعددة لبرامج

مختلفة. ولدى الكلية أيضا قائمة بأسماء أكثر من ١٠٠ كلية وجامعة انتقل إليها بنجاح خريجون محليون بعد أن تركوها. ويستفيد الطلاب من مواطني أقاليم ما وراء البحار من رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكون قد أقاموا في أقاليم ما وراء البحار البريطانية أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا في السنوات الثلاث السابقة للسنة الأكاديمية الأولى من مسارهم الدراسي.

دال - الصحة العامة

٣٣ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، رُصدت لوزارة الصحة والمسنيين والبيئة، للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ميزانية قدرها ١٩٤,٤ مليون دولار تمثل حوالي ١٧,٥ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي. وبالإضافة إلى الأنظمة، تقدم الوزارة توجيهات سياسية لقطاع الصحة تشمل رعاية ذوي الإصابات الحادة في المستشفى، ورعاية المصابين بالأمراض النفسية في المستشفى، والهيئات التنظيمية للممارسين في مجال الصحة والضمان الصحي، وخدمات الصحة العامة، والقطاع الصحي الخاص. ولدى الإقليم نظام مختلط لتمويل الرعاية الصحية يتألف من التمويل الحكومي المباشر وخدمات التأمين الصحي والاجتماعي والإعانات الحكومية.

٣٤ - وسكان برمودا هم أقرب إلى سن الشيخوخة ومعدل الخصوبة فيها منخفض. ووفقا للإحصاءات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، كان متوقعا أن يبلغ ١٧ في المائة من السكان سن ٦٥ سنة أو أكبر في عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي معدل الخصوبة ١,٤٢ ولادة لكل امرأة، وهو دون مستوى الإحلال البالغ ٢,١ ولادة لكل امرأة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قُدر العمر المتوقع عند الولادة في الإقليم في عام ٢٠١٦ بـ ٨١,٣ سنة، حيث العمر المتوقع للرجال هو ٧٧,٥ سنة وللنساء ٨٥,٤١ سنة. وتفيد التقارير بأن متوسط العمر المتوقع أكبر بأربع سنوات لدى البيض منه لدى بقية السكان.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٥ - تتولى وزارة الأمن الوطني المسؤوليات الإدارية عن كتيبة برمودا الملكية، ودائرة الشرطة في برمودا، ودائرة برمودا للإطفاء والإنقاذ، ومراقبة الحدود، والإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات. وتعمل الوزارة على كفالة أن تعمل الوكالات والإدارات التابعة لها جنبا إلى جنب لتعزيز جميع أوجه السلامة في برمودا.

٣٦ - ولا تزال دائرة الشرطة في برمودا ملتزمة بضمان الأمن العام من خلال الإنفاذ الصارم للقوانين ومشاركة المجتمعات المحلية وإجراء تحقيقات دقيقة تفضي إلى توجيه إدانات. ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، لم يكن هناك زيادة ذات شأن في معدلات الجريمة في عام ٢٠١٦. وتواصل الدائرة التركيز على خمس أوليات تشغيلية في مجال الخدمات الشرطية وهي: (أ) تعزيز ثقة الجمهور؛ و (ب) توفير خدمات شرطية متقدمة وظاهرة للعيان بوضوح؛ و (ج) الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ؛ و (د) إجراء التحقيقات في أوائها مع التركيز على النوعية؛ و (هـ) حماية الفئات الضعيفة من السكان. ولا تزال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعصابات الإجرامية ملتزمة بتوفير برامج تهدف إلى الوقوف في وجه الجرائم المتصلة بهذه العصابات ووضع حد لها.

٣٧ - وخلال عام ٢٠١٦، واصلت المملكة المتحدة تمويل خدمات مستشار في مجال إنفاذ القانون مقره في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية تولى تنسيق التدريب وإدارته وتيسيره وإسداء المشورة الاستراتيجية لوكالات إنفاذ القانون في الإقليم بشأن الأخذ بأساليب ومهارات جديدة. وعلاوة على ذلك، أبحرت سفينتا الدورية HMS Mersey و RFA Wave Knight إلى البحر الكاريبي، من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ومن تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على التوالي، في إطار مهمة خفارة شمال الأطلسي التي كلفت بها البحرية الملكية، بما يضمن وجوداً بحرياً لبريطانيا العظمى على مدار سنة كاملة، ويوفر المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، ودعم الاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة. وعملت السفينتان أيضاً مع قوات بحرية أخرى وحرس السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير القانونية في أعالي البحار. وخلال موسم الأعاصير تقف على أهبة الاستعداد سفينة كبيرة تابعة للبحرية الملكية هي السفينة RFA لتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث لأنغويلا وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتيسيرات وتركس وكايكوس.

واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

٣٨ - تسري على برمودا أحكام الصكوك الأساسية الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ورد سابقاً، تلتزم الحكومة بوضع سياسة جنسانية

وطنية لتعزيز اتخاذ قرارات منصفة تشمل مختلف الاحتياجات والقيود والأولويات المتصلة بالرجل والمرأة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تستعد حكومة الإقليم أيضا لطلب تمديد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في برمودا، فيما قد يكون من الضروري التحفظ على المادة ٢ من هذه الاتفاقية. ويتصل ذلك بصورة خاصة بما تنص عليه الاتفاقية من مطلب المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، نظرا لأن الزوج غير البرمودي لامرأة برمودية يتمتع بحقوق أقل مما تتمتع به الزوجة البرمودية لرجل غير برمودي. ولا تجيز الاتفاقية هذا التمييز.

٣٩ - وأنشئت لجنة حقوق الإنسان في برمودا في عام ١٩٨٢ لتنفيذ قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٨١ المعني بالقضاء على التمييز من خلال الدعوة والتثقيف والإنفاذ. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، نقلت حكومة الإقليم لجنة حقوق الإنسان إلى كيان غير وزاري لكي تتيح للجنة تحسين الامتثال لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالاستقلال، وتمكين الحكومة، في الوقت نفسه، من الاحتفاظ بسلطتها القضائية على تطوير سياسة حقوق الإنسان والتعديلات التشريعية المتصلة بها.

٤٠ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، وافقت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، بما فيها برمودا، على العمل معا لإجراء استعراض للتحفظات على معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان قبل إعداد تقرير المملكة المتحدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، والذي سيقدم في عام ٢٠١٧. والتزمت أيضا بالعمل معا على المضي في تطوير قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في الأقاليم، حيث ما تكون قائمة، تمشيا مع المعايير الدولية المنصوص عنها في المبادئ المتصلة بحالة المؤسسات الوطنية المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، وتعميق الفهم بالتزاماتها المشتركة فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

خامسا - البيئة

٤١ - بلغت ميزانية وزارة البيئة والتخطيط للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٢٣,٥ مليون دولار. ويتمثل الغرض منها في قيادة برمودا نحو الاستدامة من خلال حماية البيئة الطبيعية والمصطنعة للجزيرة. وهذا ما يشمل تمكنها مؤخرا من إنقاذ طائر زمج الماء (المعروف محليا باسم كاهاو) من انقراض وشيك.

٤٢ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، منحت وزارة البيئة الأولوية لتطوير وتوسيع نطاق لجنة بحر سارغاسو، المنشأة عملا بإعلان هاملتون بشأن التعاون على المحافظة على بحر سارغاسو، وذلك لتحسين إدارة بحر سارغاسو بمجمله. وفي عام ٢٠١٦، انضمت جزر فرجن البريطانية وجزر البهاما وكندا إلى إعلان هاملتون، الذي اعتمدته أساسا في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤ برمودا، والأزور، وموناكو، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وهو تعهد غير ملزم سياسيا للموقعين عليه بالعمل مع حكومة برمودا ولجنة بحر سارغاسو على حفظ بحر سارغاسو، الذي اعترف به الإعلان باعتباره بيئة بحرية مفتوحة وهامة.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي عام ٢٠١٦، أنشئت وزارة البيئة والموارد الطبيعية بدمج اثنتين من الوزارات المكلفة بولايات مماثلة، وهما وزارة خدمات الحفظ ووزارة الحماية البيئية، باعتبارها الوكالة الحكومية الأساسية المسؤولة عن ضمان الاستخدام المناسب للموارد الطبيعية لبرمودا وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تركز الوزارة حاليا على تقييم الدستور والسياسة العامة والبرمجي على الصعيد المحلي لتنشيط قطاع الزراعة وضمان الكفاءة في إدارة الموارد البشرية والحيوانية، ومراقبة الأنواع الدخيلة بشكل أكفأ، والإدارة البحرية العامة للمنطقة الاقتصادية الخالصة في برمودا.

٤٤ - يُنتج حوالي ٩٨ في المائة من الطاقة الكهربائية في الإقليم شركة خاصة واحدة تعتمد حصرا على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء وتوفر نسبة الـ ٢ في المائة المتبقية محطة خليج تايتز لتحويل النفايات إلى طاقة التي تملكها وتشغلها وزارة الأشغال العامة.

٤٥ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار في عام ٢٠١٦، اعترفت حكومة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بالأثر الذي تركه تغير المناخ على اقتصادات الأقاليم وهيكلها الأساسية ونظمها الإيكولوجية والفوائد الهامة لأقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية مكافحة آثار تغير المناخ والتخفيف منها. وتعهدت حكومة المملكة المتحدة بالتشاور مع الحكومات الإقليمية بشأن مسائل تطبيق اتفاق باريس على الأقاليم. وكررت مجددا تأكيد التزامها التام بالتشاور مع أقاليم ما وراء البحار قبل المشاركة في المحافل الدولية المعنية بتغير المناخ لكفالة مراعاة أولوياتها وضمها إلى الوفود، عند اللزوم، والترحيب في الوقت نفسه بالروابط التي تقيمها الأقاليم مع المنظمات الإقليمية والدولية.

سادسا - المسائل العسكرية

٤٦ - تحتفظ برمودا بكتيبة دفاع تضم حوالي ٤٢٠ جنديا، اسمها كتيبة برمودا الملكية التي تشمل "نواة" دائمة تتألف من حوالي ١٤٠ جنديا و ٣٠ جنديا متفرغا، بالإضافة إلى أفراد يعملون بعض الوقت. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تم تعديل قانون الدفاع في عام ٢٠١٦ لا يشترط أن تتشكل الكتيبة من المتطوعين. وتلجأ الحكومة إلى التجنيد الإجباري عندما لا يكون ثمة عدد كاف من المتطوعين لأداء مهمات الكتيبة. ويخضع الذكور البالغون من سكان الإقليم للتجنيد الإلزامي بطريق القرعة، ويقتضي هذا التجنيد الخدمة بدوام جزئي لثلاث سنوات تقريبا تنطوي على القيام بتدريبات أسبوعية وحضور معسكر سنوي مدته ١٥ يوما. ويتقاضى جميع الجنود أجرا على خدمتهم العسكرية. ورغم أن صفوف الكتيبة كانت تُشغل من الناحية التاريخية عن طريق التجنيد الإجباري بطريق القرعة، إلا أن جميع أفرادها كانوا في عام ٢٠١٥ من المتطوعين وذلك للمرة الأولى. وإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون الدفاع المعدل لعام ٢٠١٥ على أنه ينبغي زيادة العدد المطلوب من أفراد الكتيبة والإبقاء عليه خلال التجنيد الطوعي وأنه إذا لم يستوف هذا العدد، فيجوز للحكومة إما أن تنقح أدوار الكتيبة ومسؤولياتها لمراعاة النقص أو أن تأذن بالتجنيد الإجباري لاستيفاء العدد المطلوب.

٤٧ - وتتعاون الكتيبة بانتظام مع حكومات وجيوش أجنبية تشمل حكومات جامايكا وكندا والولايات المتحدة، وتساعد في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في الأقاليم الأخرى التي تديرها المملكة المتحدة.

٤٨ - وإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة يقدم أفراد القوارب التابعة للكتيبة المساعدة لدائرة الشرطة في برمودا عن تنفيذ المهام المتعلقة بتسيير الدوريات والخفارة البحرية الداخلية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يجري العمل على سن قانون لإنشاء قوة قوارب بحرية متفرغة يكون قوامها جنودا من الكتيبة، وتمكين الكتيبة من الاضطلاع بمسؤوليتها على الوجه الأكمل.

سابعا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

٤٩ - برمودا عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة وعضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي التي أنشئت لمكافحة غسل الأموال. ووكالة الاستخبارات المالية في برمودا هي عضو في مجموعة إيغمونت لوحدة الاستخبارات المالية، وهيئة النقد في

برمودا عضو في الهيئات المالية التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وفريق مشرفي المركز المالي الدولي. وتضطلع برمودا أيضا بدور رئيسي في المنتدى العالمي المعني بالشفافية الضريبية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوصفها عضوا في فريق استعراض الأقران التابع للمنتدى. وإضافة إلى ذلك، تشارك برمودا في مؤسسة حفظ السلاحف البحرية، وفي الحوار بين منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الأمن، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، واللجنة الأولمبية الدولية.

٥٠ - وباعتبار برمودا إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي وتابعا للمملكة المتحدة، فهي منتسبة للاتحاد الأوروبي إلا أنها ليست عضوا فيه. وفي الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في عام ٢٠١٦، تعهدت الملكة المتحدة بإشراك جبل طارق وأقاليم ما وراء البحار، نظرا لأنها تستعد لمغادرة الاتحاد الأوروبي، وفقا لمختلف علاقاتها الدستورية مع المملكة المتحدة، لضمان مراعاة أولوياتها. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكا بموجب قرار الاتحاد الأوروبي لرابطة وأقاليم ما وراء البحار، الذي تمت المصادقة عليه في إطار جهود تهدف، في جملة أمور، إلى الانتقال من نهج التعاون الإنمائي التقليدي إلى الشراكة التبادلية التي تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم.

ثامنا - الوضع المستقبلي للإقليم

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥١ - وردت المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الوضع المستقبلي لبرمودا في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٢ - ذكر ممثل المملكة المتحدة، في الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المنعقدة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار هي علاقة عصرية تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار ما إذا كان سيظل إقليما بريطانيا.

٥٣ - ومضى الممثل قائلاً إنه منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة"، عملت حكومة بلده بشكل وثيق مع أقاليم ما وراء البحار على زيادة تدعيم تلك الشراكات. وفي الاجتماعات السنوية للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، استعرضت المملكة المتحدة والأقاليم الاستراتيجية والالتزامات، وفي عام ٢٠١٥، أكد المملكة المتحدة التزامها بنهضة شعوب الأقاليم، ومعاملتهم بإنصاف وحمايتهم من سوء المعاملة، وأهمية تعزيز حقوقهم في تقرير المصير. وأوضح أن مسؤولية حكومة بلده الرئيسية تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم ولشعوب الأقاليم.

٥٤ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأعادوا تأكيد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، الذي يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكل مكوناتها. والتزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالب العدائية بالحصول على السيادة. وذكر أيضاً أن المملكة المتحدة ستواصل دعمها لمطلب أي إقليم برفعه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إذا ما رغب في ذلك أي إقليم لذي سكان دائمون. واتفقوا على أن الهيكل الجوهري لعلاقتهم الدستورية هو الأصلح، حيث تم بموجب هذا الهيكل، وإلى الحد الأقصى الممكن، نقل السلطات إلى حكومات الأقاليم على نحو يتسق مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. كما اتفقوا على ضرورة مواصلة مشاركتهم في تلك المسائل لضمان سير الترتيبات الدستورية بشكل فعال نحو تعزيز أفضل المصالح للأقاليم وللمملكة المتحدة.

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٥ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار ٧١/١١٠، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٦ (A/71/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقاً. وورد في ذلك القرار أن الجمعية:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار برمودا عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب برمودا هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة، في هذا الصدد، أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أكدت أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام ٢٠٠٥ الذي يقدم دراسة وافية للحقائق المحيطة بالاستقلال، وما زالت تأسف لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد الاقتراحات في مجال السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

(هـ) أكدت الحاجة إلى مواصلة تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الحكومة، بما يعود بالفائدة على الإقليم؛

(و) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ز) ترحب بمشاركة برمودا مشاركة نشطة في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ح) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بآراء شعب برمودا ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين برمودا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في برمودا، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتحديددها وردّها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وتحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذاً ضريبياً؛

(١) القرار ١/٧٠.

(ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة برمودا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.